

الباب الثانى

الفصل السادس

واقع حقوق الإنسان فى مناهج الدراسات الاجتماعية
"التاريخ"

مقدمة

تسعى الأمم جاهدة في إعداد أبنائها إعداداً سليماً، وذلك بتزويدهم بالعديد من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تساعد في التغلب على ما يواجههم من مشكلات والتكيف مع البيئة لمواجهة متطلبات الحياة وتمكنهم من معرفة مآلهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

خاصة ونحن نعيش في عصر يتسم بالتطور والتغير الدائم في المعارف والمعلومات والتكنولوجيا، فيعيش الإنسان عصر عالمية التفكير، عالمية المعرفة، عالمية الإنجازات والطموحات، وذلك نتيجة لانتشار الشبكات المعلوماتية التي تنشر العديد من المعلومات عبر الفضاء المعرفي إلى كل أنحاء العالم، فالعالم اليوم أصبح كقرية كونية صغيرة، لذلك أصبح من الضروري أن يكون التبادل الثقافي والفكري بين جميع دول العالم قائم على فكرة التفاهم العالي واحترام استقلالية الشعوب واحترام حقوق الإنسان.

وقراءة التاريخ تؤكد أنه مع ظهور الدول القوية تبرز علاقات التوازن بحكم التوزيع الجغرافي لمقومات القوة في العالم. وتبرز توازنات خاصة في المساحة العالمية سواء في إطارات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ولذا بدأت معظم الدول تبلور صيغ وأفكار لتصبح مفاهيماً وأهدافاً، وتزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بعد كثرة الأزمات والحروب في أماكن كثيرة من بقاع العالم.

ومن هنا يأتي واجب التربية بصفة عامة والمناهج وطرق التدريس بصفة خاصة من حيث إعادة النظر إلى مناهجنا في كافة المراحل التعليمية المختلفة وظروف احتوائها على بعض القضايا المعاصرة الهامة التي تساعد الطلاب على فهم ما يدور حولهم من مشكلات وكيفية التعامل معها.

لذا فتعتبر قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المعاصرة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة خاصة وأن تطوراً بارزاً يعد الأكبر اتساعاً، والأكبر تأثيراً في مجريات العلاقات الدولية، متمثلاً في مسألة حقوق الإنسان ولقد غدت حقوق

الإنسان منتشرة، وتمتد كاهتمام دولي على المستويين العالمي والإقليمي، وأصبحت تؤثر على علاقات الدول بعضها البعض الآخر، بل أن هناك دولاً باتت تجعل من إقرار واحترام حقوق الإنسان أحد محاور سياستها الخارجية؛ لذلك فهي تعتبر من أهم الأهداف التي يجب أن تسعى التربية بصفة عامة ومناهج التاريخ بصفة خاصة إلى إكسابها للطلاب.

وحقوق الإنسان هي تلك المقاييس الأساسية التي لا يستطيع الإنسان العيش بدونها حياة كريمة وهي أساس الحرية والعدل والسلام.

ويؤكد "فتحي يوسف مبارك، ١٩٩٤" بأنها أيضاً "مجموعة من القيم التي تثبت للإنسان باعتبارها من أهم مقومات شخصيته وتُميزه عن باقي المخلوقات وهي بهذه المثابة تكفل للفرد حماية شخصيته ومظاهرها المختلفة.

ويرجع الاهتمام بحقوق الإنسان إلى صدور وثيقتين أساسيتين إحداهما ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في ديباجته على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره.

والوثيقة الثانية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ والتي أكدت أيضاً على أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل الوطني، والاجتماعي، أو الثروة دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

ونظراً لشيوع مفهوم حقوق الإنسان فلقد أصبح من أهم المفاهيم والقضايا الشائعة في وقتنا الحالي، كما يتضح ذلك في كافة وسائل الإعلام سواء في الصحف اليومية أو على شاشات التلفاز والتي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض المناطق من العالم، لذلك دعت العديد من المؤتمرات بضرورة بث الوعي بحقوق الإنسان لدى التلاميذ في كافة المراحل التعليمية، بالإضافة إلى ضرورة إعداد الطالب إعداداً سياسياً بحيث يكون قادراً على المشاركة السياسية في المجتمع، وهذا ما دعت إليه بعض المؤتمرات، ففي عام ١٩٧٤م اعتمد المؤتمر العام لليونسكو توصية تنص

على "أن التربية يجب أن تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب جميعاً، ثم المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقده اليونسكو عام ١٩٧٨، الذى دعا إلى نشر برامج بث الوعى لدى التلاميذ منذ التحاقهم بالمدارس والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ونشر مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم، و المؤتمر الدولى لتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية (مونتريال، مارس ١٩٩٣) والذى أكد على ضرورة نشر مبادئ حقوق الإنسان فى النظام التعليمى.

وإذا كانت حقوق الإنسان قد نالت اهتمام واضح وجلى على المستوى الدولى وذلك من خلال العديد من المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات التى توضح وتنظم حقوق الإنسان وتدعوا إلى تعليم النشء بكافة المراحل المختلفة مبادئ حقوق الإنسان.

فإن الأديان السماوية قد اهتمت من قبل بتدريس دعام الحق ونشر قوانين العدالة والأخذ بيد جميع فئات النوع الإنسانى وجاءت الشريعة الإسلامية لتتوج حقوق الإنسان وكفلت لبنى الإنسان الكرامة والعزة وتحقيق العدل والخير، وأعطت المرأة حقوقها، ورأت الشريعة الإسلامية أن فى تنفيذ حقوق الإنسان يتحقق الأمن مع وجود رقابة الضمير الدينى والقيم الأخلاقية.

وتتنوع الحقوق الخاصة بالإنسان فمنها الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، وتتمثل الحقوق الفردية فى الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، أما عن الحقوق الجماعية فتتمثل فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها، الحق فى السلام، الحق فى التنمية، الحق فى بيئة سليمة، حق شعوب السكان الأصليين.

فالحقوق المدنية: هى الحقوق التى يخولها القانون لجميع المقيمين فى الدولة وهى نسبية تتكيف أوضاعها مع الزمان والمكان.

والحقوق السياسية: وهى الحقوق المتصلة باختيار الحكام والمشاركة فى أمور السياسة والحكم والفكر وإبداء الرأى التى يتمتع بها المواطنون فى الدول دون الأجانب.

إذاً فالحقوق المدنية والسياسية كما ورد في المواد من (٦ - ٢٧) من العهد الدولي المعنى بالحقوق المدنية والسياسية وهذه الحقوق على النحو التالي :

- الحياة والحرية والأمن للفرد.
- الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة.
- الحق في الحماية المتساوية، وفي اللجوء للقضاء للحصول على العدالة والإنصاف.
- الحق في اعتبار كل متهم بريئ حتى تثبت إدانته.
- حق كل إنسان في أن يُعترف له بالشخصية القانونية.
- الحق في الرأى والتعبير.
- الحق في حرية الفكر والوجدان والدين.
- حق كل فرد في أن تكون له جنسيته.
- الحق في المساواة وعدم التمييز.
- والحقوق الاجتماعية: هى حق المواطنين جميعاً في التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية.
- وقد اهتم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بهذه الحقوق فى المواد من (٢٢ - ٢٨) والتي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها:
- الضمان الاجتماعى.
- حق العمل وحرية اختيار العمل.
- حق الإنسان فى تكوين النقابات والاشتراك فيها.
- حق التعليم والتربية.
- الحق فى الغذاء والمأوى وفى مستوى معيشة كاف له.
- حق التأمين فى حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة.
- وتُعد الدراسات الاجتماعية ومناهجها الميدان الرئيسى الذى يدرس الإنسان وعلاقته بكل من بيئته الطبيعية والبشرية وهى بهذا تحتل مكانة أساسية بين العلوم الدراسية لخصوصيتها عن غيرها من المواد الأخرى فهى تنبُع من داخل

المجتمع ، كذلك فهي تهتم بتربية الفرد الصالح القادر على معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

والتاريخ كأحد فروع الدراسات الاجتماعية يحتل مكانة بارزة بين المقررات الدراسية مستمداً تلك المكانة من طبيعته وأهدافه وأهميته للمجتمعات الإنسانية ودراسة الأحداث والقضايا والمشكلات التي تطرأ على هذه المجتمعات.

ومن أهم أهداف تدريس التاريخ فى مراحل التعليم المختلفة مايلى:

- ممارسة أنماط السلوك التى تؤكد تكافؤ الفرص للجميع والمساواة فى الحقوق.
 - الاشتراك الفعال فى تخطيط السياسة العامة.
 - خدمة القانون والسلوك الذى يتطابق مع السياسة العامة التى أقرت الديمقراطية.
 - ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيمة الحضارة بصدق ، وقادر على فهم العالم فى تنوعه وتطوره ، وباستطاعته التصرف فيه كفرد حر مسئول.
 - تكوين المواطن الصالح الذى يعرف حقوقه وواجباته تجاه نفسه وتجاه الآخرين.
 - تنمية الوعي وتعريف الطلاب بالمشكلات والتحديات والقضايا المعاصرة التى تتخطى الحدود بينالدول.
 - تنمية الوعي بحقوق الإنسان وواجباته وممارستها فى كافة مجالات الحياة تطويراً للفرد والمجتمع.
- ويتضح من ذلك أن الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة لا بد وأن تهتم بتنمية الوعي بحقوق الإنسان وأن تنفذ هذه الأهداف فى الواقع.
- ولقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية تنمية الوعي بحقوق الإنسان من خلال تدريس الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة ومن هذه الدراسات ما يلي:

• دراسة «أسماء محمد عبد الحليم، ٢٠٠٣»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية وحدة مقترحة فى الجغرافيا لتحقيق بعض أبعاد مفهوم حقوق الإنسان

لدى طلاب الصف الأول الثانوى وقد أكدت على ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان وتضمينها فى مناهج الجغرافيا.

• دراسة "فدوى أحمد الشامى، ٢٠٠٢"، التى هدفت إلى بناء برنامج لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان للتلاميذ الصم فى محافظات غزة ضمن منهاج التربية الإسلامية فى التعليم الأساسى.

• دراسة "سامح جميل عبد الرحيم، ٢٠٠١"، والتى هدفت إلى التعرف على واقع حقوق الإنسان فى الحياة الجامعية، وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بنشر الوعى بحقوق الإنسان ودور التربية فى نشر حقوق الإنسان وممارستها.

• ولقد أكد "محمد توفيق سلام، ١٩٩٨" على ضرورة بث الوعى لدى التلاميذ فى كافة مراحل التعليم المختلفة كحقوق الإنسان وواجباتهم فى المجتمع؛ حتى يكونوا مواطنين صالحين مشاركين وإيجابيين وقادرين على الحوار والمناقشة.

• دراسة (Louis, 1997)، التى هدفت إلى بناء استراتيجيات مقترحة لتوضيح العلاقة بين حقوق الإنسان وتحقيق السلام، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على اتساع مفهوم السلام ليشمل حقوق الإنسان وضرورة تدريس حقوق الإنسان عن طريق محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.

• دراسة « يحيى محمد لطفى، ١٩٩٦ »، التى هدفت إلى التعرف على أثر برنامج مقترح لتعليم حقوق الإنسان فى مادة التاريخ وأثره على تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية، وقد أظهرت الدراسة تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة فى كل من الاختبار التحصيلي واختبار المواقف.

• دراسة « فاطمة السيد أحمد، ١٩٩٤ »، التى هدفت إلى التعرف على أثر برنامج مقترح فى الأنشطة فى مجال تدريس الجغرافيا بالمرحلة الثانوية على تدعيم فكرة التفاهم العالمى، وحاولت الدراسة تحديد أبعاد التفاهم العالمى وتحديد اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو أبعاد التفاهم العالمى ومنها حقوق الإنسان.

• دراسة (Schofield)، التى هدفت إلى التعرف على تأثير استخدام استراتيجيات

التعلم التعاونى فى فحص طبيعة حقوق الإنسان من خلال الدراسات الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، وأظهرت الدراسة أن الطرق التقليدية فى التعليم غير مناسبة لتعليم حقوق الإنسان وأن المعلمون فى حاجة إلى أن يفهموا كيفية موائمة قضايا حقوق الإنسان مع البرامج الدراسية.

وبذلك يتضح ضرورة إعداد الفرد فى ظل ما يطرأ على العصر الحالى من متغيرات ، وكذلك تعزيز وعى الفرد بحقوقهم وتمكينه من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية والتصرف الفعال فى مختلف مواقف الحياة ، ولن يتأتى هذا إلا إذا تمكنت المناهج بصفة عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة من تربية الفرد تربية سياسية واجتماعية سليمة.

فإذا كانت التربية عملية اجتماعية تعكس فكر المجتمع وثقافته وقيمه التى يعمل على غرسها فى نفوس الأبناء. فإن التربية السياسية يمكن اعتبارها أحد أبعاد التربية بمفهومها الواسع حيث تتأثر بفلسفة الوطن وقيمه وأفكاره ومشاكله وآماله وتستهدف تزويد الناشئين بمجموعة من المعارف والقيم التى تمثل مقومات ضرورية لحياته وتواجهه السياسى وعضويته فى المجتمع ؛ ولذلك تحرص التربية السياسية من خلال كافة المؤسسات المشاركة فيها على إكساب النشء الثقافة السياسية والمدنية للدولة والممارسات التى تتماشى مع فلسفتها من خلال احتكاكهم بالخبرات والأنشطة التعليمية بهدف النمو المتكامل للمتعلم فى الناحية السياسية ؛ وبالتالي تتحقق مصالح المجتمع والترابط الاجتماعى بين أفراد.

والتربية السياسية كعملية لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة دراسية أو تعليمية بعينها ، بل تمتد بإمتداد حياة الفرد فى مجتمع له نظام سياسى فضلاً عن شمولها لكافة الأساليب ، والمواقف التى توفر قدراً من الممارسة الفعلية لأنشطة مختلفة تُنمى المعرفة السياسية.

فهى عملية نمو وتطور لجانب من جوانب شخصية الناشئ يستطيع من خلالها أن يطور وينمى مجموعة من المعلومات والمفاهيم والاتجاهات وما يرتبط بها من

العادات والمهارات والقيم التي تساعد على فهم العالم السياسى الذى يعيش فيه وأن يؤدى دوره بوعى وخلق وكفاءة ومسئولية.

فالتربية السياسية إذا كانت تعنى إعداد الفرد للتفكير الحر حول ماهية السلطة ومقوماتها وكيفية تحقيق وظائفها نحو خدمة المجتمع ، فهي تُعرف على أنها إعداد بعيد المدى للأبناء وتسليحهم بكل المقومات التي تُساهم فى صلاية تكوينهم وفق مبادئ راسخة ومثل عليا تكون جديرة بالوصول بهم إلى تحقيق الشخصية الجماعية للأمة والتعبير عن ملامحها القومية.

وحيث أنها تربية تهدف إلى تنمية المعارف والمهارات والاتجاهات التي تساعد على تشكيل الممارسات للأفراد فى كل مرحلة من مراحل حياتهم ، عن طريق الوسائط التربوية المختلفة كالمناهج الدراسية ، الأنشطة التعليمية ، محاضرات الأساتذة ، المؤتمرات والمناقشات التي تتم داخل المدرسة وخارجها ، إضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة وهى عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف المراحل التعليمية وبعد الانتهاء من دراسته الجامعية ، أى أنها عملية مستمرة مدى الحياة.

إذاً فالتربية السياسية وكذلك الاجتماعية تخلق اهتماماً كبيراً بالقضايا العامة وذلك من خلال توعية المواطنين بالحقوق والواجبات اللازمة من أجل المشاركة الجماعية فى كافة العمليات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع وتحويل الفرد من السلبية واللامبالاة إلى الاندماج فى المجتمع والمشاركة الفعلية لصالح المجتمع. لذلك تتصف التربية السياسية بأنها ذات طبيعة إنسانية اجتماعية تعمل على تكوين معارف سياسية وقيم واتجاهات وتكوين عقلية ناقدة وقادرة على الحوار البناء بالإضافة إلى أن يكون قادراً على إبداء الرأى وتقبل الرأى الآخر.

وباستقراء واقع المجتمع فى ظل هذا العصر الذى يتسم بالتطور وما يتطلبه المجتمع من ضرورة إحداث تعديلات فى نوعية أفراد المجتمع وكذلك إعداد مواطنين صالحين يساهمون فى تقدم ورقى المجتمع ، وهذا لن يتأتى إلا إذا قامت التربية من خلال مناهجها وعن طريق العديد من المواد الدراسية فى إعداد مواطنين

يعرفون ما لهم من حقوق سواء كانت هذه الحقوق سياسية أو اجتماعية أو غيرها من الحقوق وما عليهم من واجبات تجاه مجتمعهم.

وتعد مناهج التاريخ هي أكثر المجالات الدراسية التي من خلالها يمكن غرس وتقديم التربية السياسية والاجتماعية، ويعتبر التاريخ وثيق الصلة بالوعى السياسى والاجتماعي؛ لأنه يهدف إلى إعداد النشء إعداداً سليماً قادر على الفهم الصحيح لكافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع والتكيف معهم ومحاولة معرفة ما يجرى فى مجتمعه من أمور عديدة ومشكلات يساهم فى وضع الحلول لها والاعتزاز بالوطن والولاء له، لذا لا بد من إعادة النظر خاصة من حيث ضرورة تضمين نظام خاص لتنمية الوعى السياسى والاجتماعى يتم من خلاله تدريس الديمقراطية وتعليم الطلاب المواطنة وحقوق الإنسان.

وهناك العديد من الدراسات التى أكدت على ضرورة الاهتمام بالوعى السياسى والاجتماعى فى مناهج الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ومناهج التاريخ بصفة خاصة ما يلى:

• دراسة «أزهار عبد المنعم، ٢٠٠٧»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية وحدة مقترحة فى تنمية السياسة من خلال دراسة التاريخ لطلاب كليات التربية ، التى أكدت على ضرورة إعادة النظر فى البرامج والأنشطة التربوية فى مراحل التعليم المختلفة بما يساهم فى إنماء معرفة الطلاب وتطورهم سياسياً.

• دراسة «ياسر محمد عبد الهادى، ٢٠٠٤»، التى هدفت إلى وضع برنامج مقترح لتنمية السلوك السياسى لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية من خلال تدريس الدراسات الاجتماعية، وقد أظهرت الدراسة تنمية الوعى والسلوك السياسى لدى التلاميذ بعد تطبيق البرنامج المقترح.

• دراسة «مصطفى سيد عارف، ٢٠٠٣»، هدفت إلى التعرف على أثر منهج التاريخ على الوعى السياسى لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادى ، وقد أوضحت الدراسة بأن منهج التاريخ لا بد وان يتضمن بعض المفاهيم السياسية ، وتفوق

المجموعة التجريبية على الضابطة والتي درست الوحدة المعاد صياغتها وتنمية الوعي السياسى لديهم.

• دراسة "سماح إبراهيم سيد محمد، ٢٠٠٢"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برنامج نشاط مدرسى لتدريس التاريخ بالصف الخامس الابتدائى على نمو بعض المفاهيم السياسية، وأظهرت الدراسة أهمية النشاط المدرسى فى تدريس التاريخ وتفقو المجموعة التجريبية فى كل من الاختبار التحصيلى واختبار المواقف.

• دراسة «محمد عبد الله عبد المجيد، ٢٠٠٢»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية فى تنمية الوعي السياسى لتلاميذ المرحلة الإعدادية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى.

• دراسة «جمال الدين إبراهيم، ٢٠٠٠»: التى هدفت إلى التعرف على أثر المفاهيم المتضمنة فى مناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية ودورها فى إنماء المعرفة والوعي السياسى لدى التلاميذ.

• دراسة «على كمال معبد، ١٩٩٩»: التى هدفت التعرف على فاعلية استخدام نموذج ميرل - تينسون فى اكتساب تلاميذ الصف الثانى الإعدادى لبعض المفاهيم السياسية بمقررات الدراسات الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع تعريفات إجرائية للمفاهيم السياسية الواردة بالكتاب المدرسى بحيث تكون مناسبة للتلاميذ.

• دراسة «ويليام وتوماس» (William & Tomas, 1999)، التى هدفت إلى التعرف على دور المدرسة فى تنمية المواطنة الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت إلى أهمية مناهج الدراسات الاجتماعية فى تربية المواطنة الديمقراطية لدى التلاميذ وضرورة إعداد محتوى مستمد من علوم التاريخ والاجتماع وصياغته بشكل يناسب المرحلة التعليمية.

• دراسة (Minkler, 1998)، التى هدفت إلى التعرف على الدور الذى تقوم به مناهج التعليم خاصة الدراسات الاجتماعية فى تعليم الشباب الأمريكى المبادئ الأساسية للديمقراطية وأثرها فى تحقيق مصالح المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة

اهتمام المناهج وخاصة مناهج الدراسات الاجتماعية بتنمية القيم المدنية التي تساعد التلاميذ على المشاركة فى المجتمع ومعرفة حقوقهم ومسئولياتهم.

• دراسة (Patrick، 1997)، التي هدفت إلى التعرف على الموضوعات الرئيسية لمحتوى التربية السياسية لنشر قيم الديمقراطية وكان منها ضمانات حقوق الإنسان وتركيب وبناء الدولة وغيرها، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو مهارات المشاركة الديمقراطية للطلاب يتم من خلال ربط المنهج بالمجتمع، وممارسة أنشطة التعلم التعاونى لتحقيق الأهداف العامة وتنمية روح الجماعة.

• دراسة «مديحة الحسينى، ١٩٩٧»، التي هدفت إلى بناء برنامج لتنمية قيم الانتماء الوطنى لدى تلاميذ الصف الثانى الإعدادى، وأكدت الدراسة عدم إبراز منهج التاريخ للصف الثانى الإعدادى لقيم الانتماء الوطنى وضرورة اهتمام مناهج التاريخ بالمواقف التي تساعد على تنمية القيم للتلاميذ.

• دراسة «فايزة أحمد أحمد، ١٩٩٧»، هدفت الدراسة إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية فى ضوء أبعاد مفهوم الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية المنهج المطور وتفق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة فى اختبار المواقف لقياس أبعاد الديمقراطية.

• دراسة «ابتسام السحماوى، ١٩٩٧»، هدفت الدراسة إلى توضيح ما إذا كان مضمون كتب الدراسات الاجتماعية الجديدة للتعليم الأساسى يعكس التنشئة السياسية السليمة لأطفال التعليم الأساسى فى مصر، والتي أكدت على ضرورة اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية للتعليم الأساسى بتنشئة الأطفال تنشئة سياسية سليمة حتى يكونوا مشاركين فى الحياة بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة. ويتضح من هذه الدراسات أنها أكدت على ضرورة وأهمية التربية السياسية والاجتماعية، وضرورة أن تهتم مناهج الدراسات الاجتماعية بتنمية إدراك التلاميذ للحياة السياسية والاجتماعية من خلال التعرف على أوجه الحياة السياسية متمثلة فى معرفة معلومات عن الأحزاب السياسية، والدستور، والسلطة التشريعية والحقوق السياسية، والتعرف على أوجه الحياة الاجتماعية متمثلة فى التعليم

وأهميته، العمل، الأسرة وأثرها في المجتمع والحقوق الاجتماعية، وقد أكدت أيضاً بعض الدراسات على أهمية النشاط والتفاعل الإيجابي بين الطلاب والتأكيد على تفاعل وإيجابية الطلاب والمشاركة الفعالة داخل حجرة الصف الدراسي.

بالإضافة إلى أنه تم الاطلاع على توصيات الكثير من المؤتمرات والتي أكدت أيضاً ضرورة الاهتمام بتدريس والتربية على حقوق الإنسان ومن هذه المؤتمرات ما يلي :

(أ) الإطلاع على توصيات المؤتمر القومي السنوى الحادى عشر “العولمة ومناهج التعليم” ومن أهمها ما يلي :

- ضرورة إعادة النظر فى مقررات التاريخ باعتبارها مقررات ذات أهمية خاصة.
- إعادة صياغة أهداف مادة التاريخ واختيار محتواها بحيث تنمى لدى الطلاب الولاء والانتماء للوطن والوعى السياسى لديهم.

(ب) الإطلاع على نتائج وتوصيات الدراسات السابقة التى أكدت على أهمية التربية والوعى السياسى ومن هذه الدراسات ما يلي :

١ - دراسة «رضا منصور السيد، ٢٠٠٥»، التى أثبتت فاعلية استخدام مدخل الأحداث الجارية فى تدريس الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعى بالقضايا المعاصرة ومنها القضايا السياسية.

٢ - دراسة «رضا هندى جمعة ١٩٩٥»، التى أثبتت تأثير برنامج تدريبي لتنمية مفاهيم التربية السياسية والسلوك السياسى لدى معلمى الدراسة الاجتماعية.

٣ - دراسة (John، Smith, 1995)، التى أثبتت أثر استخدام المعلم للصياغة اللفظية فى تدريس التاريخ فى تنمية روح المسئولية والمواطنة.

٤ - دراسة «هبة أحمد النبال، ١٩٩٣»، التى أثبتت فاعلية منهج مقترح فى التربية السياسية وأثره فى تنمية الوعى السياسى لتلاميذ الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسى.

(ج) الإطلاع على توصيات المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية “مصر وتحديات التسعينات” ومن أهمها ما يلي :

- ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية داخل المدرسة.

- ضرورة إدراك التلاميذ لمفاهيم المساواة والانتماء والسلطة.
- ضرورة مراجعة المناهج الدراسية لأنها مسئولة عن تنمية قيمة الحوار والمنافسة الفعالة ومسئولية ودور المواطن في المجتمع.
- (د) الإطلاع على توصيات المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية "الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير" ومن أهمها ما يلي:
 - ضرورة إدخال موضوع هام في مقررات الدراسات الاجتماعية وهو موضوع حقوق الإنسان ليس فقط لأنه محل اهتمام الدول والجماعات في المرحلة الراهنة ولكنها مسألة تتعلق بالإنسان ذاته وعلاقاته الاجتماعية والسياسية ويمكن أن يفهم من خلالها التلميذ دوره المجتمعي في الإطار الوطني والإقليمي والعالمي.
 - مسئولية كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام كمصادر تعمل على تنمية المفاهيم السياسية لدى الطفل المصري.
 - (هـ) بالإضافة إلى أن الوثائق الرسمية والسياسات التعليمية تذكر باستمرار تلك القضايا مثل "حقوق الإنسان- الديمقراطية - البيئة" وغيرها من القضايا بل وتعدّها أحد محاورها الأساسية في استراتيجية تطوير التعليم.
- وعلى الرغم من اهتمام الخطاب السياسى بالتعليم وضرورة تدريس حقوق الإنسان إلا أن المناهج الدراسية من أهداف ومحتوى وطرق التدريس والوسائل والأنشطة والتقويم وغير ذلك من مكونات المنهج تتطلب إعادة النظر ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات منها دراسة « مصطفى كامل السيد وآخرون ، ١٩٩٨ » الذى أكد على أن حقوق الإنسان نادراً ما توجد كموضوع مستقل فى المقررات وقصور فى الأهداف والمحتوى الخاص بمقرر التاريخ.
- وأكدت أيضاً كل من دراسة « الهام عبد الحميد فرج ، ١٩٩٨ » ، دراسة « عادل إبراهيم الشاذلى ، ١٩٩٨ » ، دراسة « فتحى يوسف مبارك ، ١٩٩٤ » ، ودراسة « عاطف سعيد ، ١٩٩٤ » على قصور كل من الأهداف والمحتوى الخاص بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة.
- وأكد « شبل بدران » على أن موقع حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية لا يتم بشكل

مستقل من خلال موضوعات مستقلة تتعلق بحقوق الإنسان ولا يتم تحت مضمون حقوق الإنسان ولكن ورود عبارات أو فقرات أو جمل تتضمن حق من حقوق الإنسان بشكل صريح أو ضمني، سلبى أو ايجابى تتم بصورة عرضية وليست مقصودة. وبالتالي تم اقتراح وحدتين لتدريس حقوق الإنسان، واشتملت على الحقوق السياسية والاجتماعية، من خلال مجموعة من الدروس والتطبيقات العملية. . .